الأمم المتحدة

A/C.2/59/L.28

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 November 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٩٠ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

قطر*: مشروع قرار

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٠١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وغيرها من القرارات ذات الصلة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

091104 091104 04-59683 (A)
0459683

وإذ تؤكد من جديد أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، الذي تحدد الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسات العامة، لأغراض التعاون الإنمائي وطرائق التنفيذ على الصعيد القطري لمنظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، وخصوصا أثناء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، على نطاق المنظومة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] وإلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميادين ذات الصلة، وما تكتسبه هذه من أهمية بالنسبة للتعاون الإنمائي الدولي، لا سيما بالنسبة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد أن البلدان النامية مسؤولة عن عمليات تنميتها، وتؤكد في هذا الصدد مسؤولية المجتمع الدولي، في إطار الشراكة، عن مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية الوطنية،

وإذ تدرك أن التكنولوجيات الحديثة تهيئ فرصة لدفع عجلة التنمية، لا سيما في البلدان النامية، وأن هناك حاجة إلى كفالة أن يكون الوصول إلى هذه التكنولوجيات متساويا، وملائما ولا يقوم على التمييز ولا تحركه دوافع سياسية،

وإذ تؤكد مجددا الحاجة إلى العمل، على نحو يتسم بالاتساق وحسن التوقيت، من أجل التنفيذ التام لجميع بنود قراراتها ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ و ٢٠١/٥٦، والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من قرارها ١٢/٥٢ باء، التي ينبغي أن تعتبر جزءا من هذا القرار،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تنمية القدرات الوطنية باعتبارها هدفا محوريا للتعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

أولا
مقدمة

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة[٢]؛

٢ - **تؤكد من جديد أيضا** ضرورة أن تكون الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة متسمة، في جملة أمور، بالشمولية وأن تكون طوعية ومقدمة كمنح، وبالحياد وتعدد الأطراف فيها، وبقدرتها على تلبية احتياجات البلدان النامية بصورة مرنة، وأن تنفذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية المستفيدة منها، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة بها؛

٣ - **تشدد** على ضرورة أن تثمن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتقيّم - استنادا إلى ما تتركه من أثر على البلدان المتلقية باعتبارها إسهامات من أجل تعزيز قدرات هذه البلدان على متابعة العمل من أجل القضاء على الفقر. ومواصلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن تترجم إلى قيم وطنية برنامج التنمية الناشئ عن إعلان الألفية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة؛

٤ - **تسلم** بأن الغرض الحقيقي من الإصلاح هو جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، استنادا إلى أولويات البلدان المتلقية، وأن الجهود المبذولة ينبغي أن تعزز من أجل مواصلة نقل الإصلاحات من العمليات إلى النتائج؛

٥ - **تطلب** من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما يلي: (أ) أن تواصل جهودها الرامية إلى الاستجابة للخطط والسياسات والأولويات الإنمائية الوطنية، التي تشكل الإطار المرجعي السليم الوحيد لبرمجة الأنشطة التنفيذية، على الصعيد القطري، و (ب) مساوقة نهجها الاستراتيجية التنفيذية، من خلال جملة أمور منها التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية، للحد من الفقر، أينما وجدت، و (ج) مواصلة الدمج الكامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري مع عمليات التخطيط والبرمجة على الصعيد الوطني، على

---

(٢) A/59/85-E/2004/68 و A/59/387.

أن يكون ذلك في إطار ملكية الحكومة الوطنية وقيادتها وبموافقتها، مع ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة بالأمر مشاركة تامة على الصعيد الوطني في جميع مراحل هذه العملية، وتطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة قبل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

ثانيا

تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٦ - **تعرب عن قلقها** لأن محط اهتمام أنماط تمويل الأنشطة التنفيذية لا يزال يتحول من التوجه الإنمائي الطويل الأجل نحو الأنشطة الإنسانية المؤقتة والقصيرة الأجل؛ وتحث البلدان المانحة على تعزيز مساهماتها في الموارد الأساسية من أجل التنمية؛

٧ - **تكرر** نداءها إلى جميع البلدان المتقدمة بأن تتخذ خطوات ملموسة نحو تحقيق الهدف المتمثل في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن، وتطلب من جميع البلدان المانحة والبلدان التي بوسعها أن تكون مانحة أن تزيد إلى حد بعيد من تبرعاتها المقدمة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أساس متعدد السنوات، وخاصة تبرعاتها المقدمة لميزانيات مواردها غير المخصصة. وفي هذا السياق، تحث البلدان المتقدمة التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة نحو تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية مقدمة إلى البلدان النامية ونسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٨ - **تدعو** مجالس إدارة جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تعالج تمويل الأنشطة التنفيذية معالجة منهجية، وتناشد جميع الدول الأعضاء في تلك المؤسسات أن تستكشف، حسب الاقتضاء، إمكانية تقديم موارد إضافية للدعم التقني وطرائق التمويل البديل لضمان تحقيق الكتلة الحرجة من الموارد، وخاصة الموارد غير المخصصة، المطلوبة لتحقيق الأداء الملائم والسعي من أجل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل المحددة في أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛

٩ - **تطلب** من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يجري على أساس منتظم، في جزء الأنشطة التنفيذية التابع له، استعراضا شاملا للاتجاهات والمنظورات في مجال تمويل التعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، مع مقارنته بأشكال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف الأخرى؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، باستكشاف مختلف الخيارات في مجال التمويل فيما يتعلق بزيادة تمويل الأنشطة التنفيذية، وأن يدرس سبل تعزيز إمكانية التنبؤ بالنسبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة واستقراره وموثوقيته وكفايته على المدى الطويل، باتباع وسائل مختلفة منها، تحديد آليات ممكنة جديدة للتمويل، من قبيل الأنصبة المقررة، وإعلانات التبرع عن طريق التفاوض، والتبرعات، مع المحافظة على فوائد طرائق التمويل الحالية، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة من خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد في عام ٢٠٠٥؛

ثالثا

بناء القدرات

١١ - **تناشد** مؤسسات الأمم المتحدة أن تقدم مزيدا من الدعم لما تبذله البلدان النامية من جهود لإنشاء مؤسسات وطنية للتخطيط و/أو لتعهد ما لديها من هذه المؤسسات، وأن تدعم تنفيذ، وحسب الاقتضاء، استنباط استراتيجيات وطنية لبناء قدراتها في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

١٢ - **تناشد أيضا** مؤسسات الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير لكفالة الاستدامة لأنشطة بناء القدرات، بتعزيز ومواصلة تنفيذ طرائق تنفيذ البرامج من أجل تقديم أقصى دعم ممكن في مجال تنمية القدرات الوطنية؛

١٣ - **تشدد** على ضرورة أن يهيّأ للبلدان النامية إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة حتى تفي بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وهو ما يتطلب نقل التكنولوجيا وتعاونا تقنيا وبناء وتعهد القدرات العلمية والتكنولوجية، من أجل المشاركة في تطوير وتكييف هذه التكنولوجيات لتلائم الظروف المحلية، وفي هذا الصدد، تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج والوكالات، على أن تعمل من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا الجديدة والناشئة إلى البلدان النامية، وذلك من خلال أدواتها التخطيطية.

رابعا

تكاليف المعاملات وكفاءتها

١٤ - **تدعو** جميع مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تشارك مشاركة فعلية في أنشطة التعاون الإنمائي، وتدعو إدارة كل منها إلى أن تتخذ تدابير أساسها

المواءمة والتبسيط كتبسيط الإجراءات وتجنب الازدواجية والهدر، وتخفيف عبء متطلبات إعداد التقارير والحد من تكاليف المعاملات المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وذلك بغية تحقيق خفض كبير في الأعباء الإدارية والإجرائية الملقاة على عاتق المنظمات وشركائها الوطنيين، التي تتولد عن عمليات الإعداد للأنشطة التنفيذية وتنفيذها؛

١٥ - **تناشد** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تحقق تقدما ملحوظا في مجالات من قبيل تطبيق اللامركزية وتفويض السلطات والتنفيذ والأنظمة المالية وتوخي المرونة في استخدام الموظفين وتوزيعهم، ومشاطرة الخدمات وأماكن العمل، وذلك لجعل أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري أكثر كفاءة وفعالية؛

خامسا

اتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفعاليتها وأهميتها

١٦ - **تحيط علما** بما أحرزته منظومة الأمم المتحدة من تقدم في سياق تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، وكان ذلك أيضا من خلال آليات من قبيل التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لتحقيق مزيد من الاتساق البرنامجي على المستوى القطري داخل نظام المنسقين المقيمين ومن خلال ما تحدثه هذه الآليات من أثر على العمل الجماعي فيما بين مؤسسات المنظومة، لا سيما تلك الممثلة على المستوى القطري؛

١٧ - **تشدد** على أن مشاركة الصناديق والبرامج والوكالات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المضطلع بها على الصعيد القطري وآليات التنسيق الميداني لا تزال، رغم ما أحرز من تقدم، غير متساوية، وبالنسبة لبعض المنظمات، غير كافية، وفي هذا السياق، تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين عملية التنسيق بحشد خبراتها واستخدامها من أجل دعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المضطلع بها على الصعيد القطري، بطلب من السلطات الوطنية؛

١٨ - **تناشد** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يبذل جهودا أكيدة من أجل اعتماد نهج أكبر شمولا في سبيل تعزيز التعاون بين الوكالات، على المستوى القطري وعلى مستوى المقر، وتطلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يتخذ، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الخطوات الضرورية لضمان توطيد مشاركة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في العمليات المضطلع بها على الصعيد القطري وآليات تنسيقها، علاوة على كفالة زيادة إشراك تلك المنظمات التي ليس لها مكاتب قطرية؛

١٩ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على تعزيز فعالية أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية، باتباع وسائل منها مواصلة الدعم المالي والتنظيمي والتقني المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين، وتوصي منظومة الأمم المتحدة بقوة بأن تستفيد من الخبرة المتراكمة المتاحة داخل المنظومة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة وغيرها من الميادين التقنية، ومنها مجالات كالعمالة والإدارة الاقتصادية ومشاطرة المعرفة ونقل التكنولوجيا، والتنمية الريفية والمستوطنات البشرية والتوسع الحضري، والتجارة، لا سيما في الحالات التي تكتسب فيها هذه الميادين أهمية بالغة بالنسبة لتنمية البلد المتلقي، إذ تيسر حصول البلدان النامية على الخدمات المتاحة داخل المنظومة على أساس ما تتمتع به من مزايا وخبرات نسبية؛

٢٠ - **تشدد** على أن التمويل المقدم من أجل تعزيز وجود الأمم المتحدة على المستوى الميداني ينبغي أن يكون إضافيا إلى الموارد المبرمجة للبلدان المتقدمة؛

٢١ - **تطلب**، في هذا الصدد، مزيدا من المشاركة على نطاق المنظومة، من جانب جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة بوجه عام من أجل دعم البلدان النامية وذلك، بتحسين الاستفادة من التبرعات التي تقدمها الوكالات المتخصصة واللجان الوطنية وسائر وكالات الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي ليس فيها تمثيل للبلدان أو لها وجود محدود على المستوى القطري، وذلك لضمان أن تستجيب التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لخطة البلد المعني واستراتيجياته الإنمائية، وتعمل على تسهيل الاستخدام الأوفى للقدرات المتاحة داخل المنظومة بكاملها استنادا إلى ما لديها من مزايا نسبية، مع المحافظة على التوجهات الاستراتيجية المختارة لهذه الأدوات دونما إخلال بتلك الإسهامات التي قد يحتاج إليها البلد من أنشطة تقنية عالية التخصص، والتي قد لا يتوفر لها تعريف ملائم في آليات التنسيق على نطاق المنظومة؛

٢٢ - **تدعو** جميع الصناديق والبرامج والوكالات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى الانضمام إلى طريقة التنفيذ الوطني؛

سادسا

قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٢٣ - **تؤكد من جديد** المبدأ الوارد في القرار ٤٤/٢١١ والقرار ٤٧/١٩٩، والقائم على ضرورة أن يكون وجود منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري مهيئا خصيصا ليفي بالاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتلقية على نحو ما تقتضيه برامجها القطرية وعلى ضرورة أن يكون نطاق وحجم المهارات والخبرات التي تحشدها المنظومة على الصعيد القطري تحت قيادة المنسق المقيم، بوسائل منها الشبكات المعرفية على نطاق المنظومة

ومجتمعات الممارسة ينبغي متماشيا واحتياجات البلدان النامية ومتطلباتها في مجال الدعم التقني وبناء القدرات؛

٢٤ - **تطلب** من منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تعمل، في معرض نظرها في الوسائل الكفيلة بتعزيز قدراتها على المستوى القطري، وتركيزها على الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية، على تجنب تحمل مسؤوليات غيرها من الإدارات التابعة للأمانة العامة، ومنها إدارة شؤون الإعلام، وهو ما قد يضعف القدرات التنفيذية؛

٢٥ - **تدعو** المنظمات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في الوسائل الكفيلة بتعزيز قدراتها على الصعيد القطري باتباع جملة مسائل منها اتخاذ تدابير تكميلية في مقارها؛

سابعا

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بالعمل، بوجه خاص على تقييم فعالية الاستفادة من جميع القدرات المتاحة لتكون استجابتها لطلبات البلدان النامية من الدعم الإنمائي متسمة بالشمول والمرونة، وتطلب إليه كذلك أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين تقريرا عن نتائج هذا التقييم في سياق الاستعراض المقبل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛

٢٧ - **تسلم** بالحاجة إلى تحسين الصلة إلى الحد الأمثل بين التقييم والأداء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية، وتشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أنشطته التقييمية مع التركيز بوجه خاص، على النتائج الإنمائية، بوسائل منها الاستخدام الفعال لمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستخدام المنهجي لنهوج الرصد والتقييم على نطاق المنظومة وتشجيع اتباع نهوج قائمة على المشاركة و/أو التعاون فيما يتعلق بالتقييم؛ وتشجع كذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم تحت لواء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على إحراز مزيد من التقدم في مجال التعاون التقني على نطاق المنظومة بشأن التقييم؛

٢٨ - **تطلب** من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري تقييمات لعملياته التي يضطلع بها على الصعيد القطري، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، ولهذا الغرض، تطلب منه أن يساعد الحكومات على تنمية قدرات تقييمية وطنية من خلال جملة أمور منها

تحسين الاستفادة من الدروس المكتسبة من الأنشطة الماضية المنفذة على الصعيد القطري، مدركة في ذلك أن الحكومات الوطنية تتحمل مسؤوليات أساسية في تنسيق المساعدة الخارجية وتقييمها ومنها المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين يقيّم فيه أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وتنفيذ ولاياتها لتحقيق جملة أمور منها ما يلي:

(أ) تجنب الازدواجية في الولايات والأنشطة فيما بينها وفيما بينها ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بغية المحافظة على التوجه الإنمائي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على المدى الطويل، وفقا لولاياتها الأصلية في جميع الأنشطة التنفيذية، وأن يشمل ذلك حالات الانتقال من مرحلة تقديم الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛

(ب) تجنب أن تتطور وظائفها فتجاوز ولايتها الأصلية من دون الحصول على موافقة أولية من الجمعية العامة؛

ثامنا

الأبعاد الإقليمية

٣٠ - **تطلب** إلى منظمات جهاز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والكيانات الإقليمية الأخرى، حسب الاقتضاء، أن تكثف تعاونها وأن تعتمد نهجا قائمة على مزيد من التعاون لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القطري بناء على طلب البلدان المستفيدة، وأن تعمل أيضا، من خلال تعاون أوثق في إطار نظام المنسقين المقيمين، على تحسين آليات الحصول على القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى دون الإقليمي؛

٣١ - **تدعو** هيئات إدارة منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيلاء اعتبار أكبر وبشكل منتظم للأبعاد الإقليمية للتعاون الإنمائي، وتعزيز التدابير المتخذة لزيادة تكثيف التعاون فيما بين الوكالات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، مما ييسر تبادل الخبرات فيما بين البلدان ويعزز التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها على السواء، حسب الاقتضاء؛

تاسعا

التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية

٣٢ - **توصي** بالنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره دافعا لفعالية التنمية، وإدماجه في الأطر التمويلية المتعددة السنوات لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة؛

٣٣ - **تحث** الدول الأعضاء ومنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو لائق وشامل في كل عام؛

٣٤ - **تؤكد** على ضرورة تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي؛

٣٥ - **تحث** مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أن تُدمج في الأنشطة الرئيسية لبرامجها ومن خلال الأنشطة التي تضطلع بها على المستوى القطري ومكاتبها القطرية، طرائق لدعم تعاون فيما بين بلدان الجنوب يكون من شأنه أن يعزز تحديد أفضل الممارسات ونشرها، وتعزيز المعارف والدراية الفنية والتكنولوجيا لدى الشعوب الأصلية في بلدان الجنوب، وتيسير التواصل فيما بين الخبراء والمؤسسات في البلدان النامية؛

٣٦ - **تشجع أيضا**، في هذا الصدد، صناديق وبرامج الأمم المتحدة على المساهمة في الاستكمال الدوري لمصرف البيانات الالكتروني لشبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE) الذي تقوم بتشغيله الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع الحكومات، مما يتيح نشر المعلومات التي يحتويها والحصول عليها على نطاق واسع، بما في ذلك الخبرات وأفضل الممارسات والشركاء المحتملين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣٧ - **تبرز** الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود، رغم ما تحقق من تقدم في هذا المجال، لتحسين فهم النهج والإمكانية المتصلة بتنمية القدرات الوطنية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبار ذلك هدفا أساسيا للتعاون الإنمائي الذي تقوده منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى جميع مؤسسات المنظومة أن تزيد إلى أقصى حد من دعمها لتنمية القدرات الوطنية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

عاشرا
المنظور الجنساني

٣٨ - **تطلب** إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تصوغ غايات وأهداف محددة على المستوى القطري للعمل على تحقيقها وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي إطار ولاياتها المؤسسية الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها القطرية وأجهزتها التخطيطية والبرامج القطاعية؛

٣٩ - **تحث** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعاون مع نظام المنسقين المقيمين لأجل توفير خبراء مختصين بالقضايا الجنسانية دعما لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

في الأنشطة التي تضطلع بها على المستوى القطري في جميع القطاعات التي تعمل بها، وأن تعمل على نحو وثيق مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة على إنتاج المعلومات الكمية والنوعية المطلوبة لإعداد تحليل أفضل للقضايا الإنمائية ذات الصلة الجنسانية؛

٤٠ - **تشجع** الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في التعيينات داخل منظومة الأمم المتحدة بالمقر وعلى الصعيد القطري في المناصب المؤثرة في الأنشطة التنفيذية، مع المراعاة الواجبة لتمثيل المرأة من البلدان النامية ووضع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في الاعتبار؛

حادي عشر
الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٤١ - **تسلم** بأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عليه أن يقوم بدور حيوي في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ونظرا لتعقد التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بتلك الظروف، تطلب إلى منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تتخذ التدابير لأجل تعزيز التنسيق فيما بين الإدارات والوكالات للنهوض بنهج متكامل يأخذ في الاعتبار طابع تلك التحديات الخاص بكل بلد، في إطار المساعدة المنسقة والمتوائمة فيما بين الوكالات على المستوى القطري؛

٤٢ - **تؤكد** في هذا الصدد الحاجة إلى الاضطلاع بتلك الأنشطة الانتقالية في إطار وطني عن طريق تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة عملية الانتقال؛

٤٣ - **توصي** بتطوير طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك طرائق التعاون الثلاثي للمساعدة على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية من خلال جملة أمور، منها استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة المعرفة، فضلا عن تبادل الخبرة الفنية لتمكين البلدان التي تمر بتلك الحالات من الاستفادة من تجارب البلدان النامية الأخرى؛

٤٤ - **تحث** الدول الأعضاء على توخي نهج أكثر تنسيقا ومرونة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مستفيدة بآليات تعبئة الموارد المتعددة، وتؤكد الحاجة إلى توفر الموارد الكافية في الوقت المناسب في مرحلة الإنعاش، وتؤكد كذلك أن مساهمات المساعدة الإنسانية وغير ذلك من الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل في حالات الانتقال ينبغي ألا تكون على حساب المساعدة الإنمائية وإنما عن طريق جهود تمويل إضافية تلبي احتياجات الإنعاش والتعمير؛

ثاني عشر
المتابعة

٤٥ - **تؤكد من جديد** أنه ينبغي لهيئات إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما تمشيا مع الفقرتين ٩١ و ٩٢ من القرار ٥٦/٢٠١؛

٤٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥، بعد التشاور مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن عملية للإدارة السليمة، يتضمن مبادئ توجيهية وأهدافا ومعايير وأطرا زمنية واضحة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما؛

٤٧ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يبحث، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تقييم تنفيذ هذا القرار بهدف كفالة تنفيذه على نحو تام؛

٤٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلا شاملا لتنفيذ هذا القرار في سياق استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وأن يقدم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.